

No. 49678*

**Republic of Korea
and
Mauritania**

Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the Islamic Republic of Mauritania for the promotion and protection of investments. Nouakchott, 15 December 2004

Entry into force: *21 July 2006, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English, French and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

* *No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**République de Corée
et
Mauritanie**

Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de la République Islamique de Mauritanie pour la promotion et la protection des investissements. Nouakchott, 15 décembre 2004

Entrée en vigueur : *21 juillet 2006, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais, français et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

وبناء عليه فإن الموقعين المخولين من قبل حكومة كل منهما قد أمضيا هذه الاتفاقية.

حرر في نواكشوط بتاريخ 14/12/2014 في نسختين باللغات الكورية والعربية والفرنسية والإنجليزية وجميع النصوص أصلية. وفي حالة نزاع يتعلق بالتفسير يتم الرجوع إلى النسخة الإنجليزية.

عن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية



سيدي ولد تيدي

سفير فوق العادة وكامل السلطة
لجمهورية كوريا

عن حكومة جمهورية كوريا



سعادة السيد جايسون بارك

والتنمية وزير الشؤون الاقتصادية

2- إذا كانت المعاملة الممنوحة من أحد الأطراف المتعاقدة لمستثمري الطرف الآخر وفقا لقوانينه أو نظمه أو أية أحكام أخرى أو تعاقدا أفضل من تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية، فإن المعاملة الأفضل هي التي تسري.

3- يتقيد كل من الأطراف المتعاقدة بأي التزام يقطعه بخصوص استثمار معين ينجز في إقليمه من طرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة 11 : تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات بما فيها تلك التي أنجزت قبل دخولها حيز التنفيذ، غير أن هذه الاتفاقية لا تطبق على النزاعات المتعلقة بالاستثمارات والتي حدثت قبل سريانها.

المادة 12 : السريان - المدة و انتهاء الصلاحية

1- يبلغ كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر باكتمال الإجراءات المطلوبة قانونيا لسريان هذه الاتفاقية، وتدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ بعد 30 يوما من استلام آخر تبليغ.

2- تظل الاتفاقية صالحة لمدة 10 سنوات. وستبقى صالحة بعد ذلك طالما أن أحد الأطراف المتعاقدة لم يبلغ الطرف الآخر كتابيا بنيته بفسخ الاتفاقية بسنة واحدة مسبقا.

3- بالنسبة للاستثمارات المنجزة قبل انتهاء صلاحية هذه الاتفاقية، تبقى المواد من 1 إلى 11 من هذه الاتفاقية سارية لمدة تكميلية قدرها 10 سنوات، اعتبارا من انتهاء الصلاحية.

4- يمكن مراجعة هذه الاتفاقية بموافقة الأطراف المتعاقدة.

المادة 9 : النزاع بين الأطراف المتعاقدة

- 1- يسوى أي نزاع بين الأطراف المتعاقدة حول تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية كلما أمكن ذلك بالطرق الدبلوماسية.
- 2- إذا تعذرت تسوية النزاع بهذه الطريقة في ظرف 6 أشهر، فإنه يحال بطلب أحد الأطراف المتعاقدة إلى هيئة تحكيم مختصة، وفقا لأحكام هذه المادة.
- 3- تتشكل هيئة التحكيم (المسماة أدناه المحكمة) بالنسبة لكل حالة على النحو التالي: في أجل 3 أشهر من استلام طلب التحكيم، يعين كل من الأطراف المتعاقدة حكما ويعين الحكم الثالث الذي سيتولى رئاسة المحكمة ويكون من رعايا دولة ثالثة باتفاق الأطراف المتعاقدة. وسيعين الرئيس في ظرف ثلاثة (3) أشهر، بعد تعيين العضوين الآخرين.
- 4- إذا لم تتشكل المحكمة في الأجل المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة يجوز لكل طرف متعاقد في غياب اتفاق، دعوة رئيس المحكمة الدولية للعدل إلى القيام بتعيين الحكام. إذا كان رئيس المحكمة من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو منع لأي سبب كان من أداء هذه المهمة، فإن نائب الرئيس يدعى لأدائها، وإذا كان نائب الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو لم يستطع أداء المهمة المذكورة فإن عضو محكمة العدل الذي يليه مباشرة في الترتيب من غير رعايا أحد الطرفين هو الذي سيدعى لإجراء التعيينات اللازمة.
- 5- تتخذ المحكمة قراراتها على أساس أحكام هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى المعمول بها وفقا لمبادئ القانون الدولي.
- 6- تحدد المحكمة الإجراءات الخاصة. وتبت بأغلبية الأصوات بطلب من أحد الأطراف المتعاقدة، ويكون قرارها نهائيا وملزما للأطراف.
- 7- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على حكمه وممثله. أما تكاليف الرئيس والنفقات الأخرى فسيحملها الطرفان بالتساوي.

المادة 10 : تطبيق القواعد الأخرى

- 1- إذا كان موضوع معين يخضع لأحكام هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى ينتمي إليها الطرفان، فإن أي شيء في هذه الاتفاقية لن يمنع أيًا من الأطراف المتعاقدة أو مستثمريه من المطالبة بتطبيق الأحكام الأفضل.

لمادة 7 : مبدأ الحلول

- 1- إذا قام أحد الأطراف المتعاقدة أو هيئة تمثله بسداد على أساس تعويض استثمار أنجز في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، فإنه على هذا الأخير أن يعترف:
 (أ) بالتنازل لصالح الطرف المتعاقد الأول أو الهيئة التي تتوب عنه بموجب تشريع أو تعاقد عن جميع حقوق ومستحقات الطرف المعوض؛
 (ب) حق الطرف الأول أو الهيئة التي تتوب عنه في ممارسة حقوقه وأن يطالب بالمستحقات وفقا لمبدأ الحلول شأنه شأن المستثمر.
- 2- لن تتجاوز الحقوق والمطالب بموجب الحلول الحقوق والمطالب الأصلية للمستثمر.

لمادة 8 : النزاعات المتعلقة بالاستثمار

- 1- يسوى كل نزاع بين أحد الأطراف المتعاقدة وبين أحد مستثمري الطرف الآخر فيما يتعلق بالاستثمار بالتراضي كلما كان ذلك ممكنا عن طريق التشاور بين أطراف النزاع.
- 2- إذا لم يسو النزاع عن طريق التفاوض في ظرف ستة (6) أشهر فإن المستثمر بإمكانه أن يتقدم بدعوى قضائية لدى:
- (أ) محكمة مختصة لدى الطرف المتعاقد الذي استقبل الاستثمار؛
 (ب) تحكيم دولي في المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الذي أنشئ وفقا لاتفاقيات حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين دولة ورعايا الدول الأخرى والموقعة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.
- 3- ستكون التسوية التي تنص عليها قوانين ونظم الطرف المتعاقد الذي يستقبل الاستثمار متساوية بالنسبة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، وستقوم على معاملة لا تقل شأنًا عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل.
- 4- عندما يحيل مستثمر النزاع إما إلى هيئة تحكيم مختصة لدى الطرف الذي يستقبل الاستثمار أو إلى التحكيم الدولي فإن اختيار أحدهما سيكون نهائيًا.
- 5- سيكون القرار الذي يتخذه المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات نهائيًا وملزمًا للأطراف. ويضمن كل من الطرفين المتعاقدين الاعتراف وتطبيق الحكم القضائي وفقا لقوانينه وتشريعاته.

2- يكون التعويض مساويا لقيمة الاستثمار منزوع الملكية فورا قبل اتخاذ القرار أو الإعلان عنه أيهما الأول، وسيضمن فوائد تحسب بنسبة فائدة تجارية لغاية السداد ويتم الدفع دون تأخير ويكون فعليا وقابلا للتحويل الحر على أساس نسبة الصرف المطبق بتاريخ التحويل وفقا لقواعد الصرف المعمول بها.

في حالة نزع الملكية أو حالة التعويض تمنح معاملة لا تقل شأنًا عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد لمستثمريه أو لمستثمري دولة الثالثة.

3- يحق للمستثمر الذي تعرض لنزع الملكية أن يلتمس على الفور من السلطة القضائية أو من سلطة مستقلة عن القضاء، النظر في دعواه وتقييم استثماره وفقا للمبادئ المشار إليها في هذه المادة.

4- إذا قام أحد الأطراف المتعاقدة بنزع عوائد شركة مسجلة أو تأسست وفقا للتشريع المعمول به في إقليمه، وكان مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر مشاركين فيها، فإنه يعمل وفقا لتشريعه على تعويض هؤلاء المستثمرين بما يتماشى مع أحكام هذه المادة.

المادة 6 : حرية التحويل

1- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر تحويلا دون تأخير وبعملة قابلة للصرف بحرية للمبالغ المترتبة على استثماراتهم. وتتضمن هذه التحويلات بوجه عام ودون تحديد:

- (أ) الأرباح وعوائد رأس المال ومقسوم الأرباح والفوائد والإتاوات والأجور أو أي عائد ناتج عن الاستثمار؛
- (ب) ناتج التنازل أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار؛
- (ج) المبالغ المستخدمة لسداد القروض ذات الصلة بالاستثمار؛
- (د) أجور رعايا أحد الأطراف المتعاقدة ممن سمح لهم بالعمل على أساس الاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
- (هـ) الأموال التكميلية الضرورية لصيانة أو تطوير الاستثمارات القائمة؛
- (و) التعويضات المشار إليها في المادتين 4 و 5.

2- تتم التحويلات بعملة قابلة للصرف بحرية دون قيود أو آجال مخلة بسعر الصرف المطبق في السوق بتاريخ التحويل أو بأخر سعر صرف تم تطبيقه على الاستثمارات الوطنية.

3- لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة بقصد إلزام أحد الأطراف المتعاقدة بأن يمنح لمستثمري الطرف الآخر مزايا أو معاملة يمكن أن تمنح بموجب :

- (أ) اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر أو سوق حر أو اتحاد نقدي أو اتفاق دولي مشابه أو أشكال أخرى من التعاون الإقليمي القائم الآن أو يمكن أن يقيم مستقبلا بين الأطراف المتعاقدة.
- (ب) أي اتفاق أو ترتيب دولي قائم أو مستقبلي ويتعلق جزئيا وأساسا بالنظام الضريبي.

المادة 4 : تعويض الخسائر

1- يتمتع المستثمر والطرف المتعاقد الذي تعرضت استثماراته المنجزة في إقليم الطرف الآخر لخسائر بسبب الحرب، أو نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو تمرد أو اضطراب يقع في إقليم الطرف الآخر من لدن هذا الأخير بالنسبة للتعويض أو السداد أو أي نوع من تعويض الخسائر، لمعاملة لا تقل شأنًا عند تلك الممنوحة من هذا الطرف المتعاقد لاستثماراته أو استثمارات دولة ثالثة. وتكون التعويضات المترتبة على ذلك قابلة للتحويل الحر بسعر الصرف المعمول به.

2- دون المساس بالفقرة (1) من هذه المادة، يتمتع مستثمرو الطرف المتعاقد الذين يتعرضون في إحدى الحالات المشار إليها في الفقرة المذكورة لخسائر في إقليم الطرف الآخر بسبب:

- (أ) تسخير عوائدهم لقوات أو سلطات الطرف المذكور؛
- (ب) تدمير عوائدهم من قبل قواته أو نشاطاته لأسباب لا تتعلق بالقتال أو لم تكن ناتجة عن الأوضاع المذكورة.

يتمتعون بسداد أو تعويض لا يقل شأنًا عن ذلك الممنوح في نفس الظروف لمستثمر الطرف المتعاقد أو لمستثمر دولة ثالثة، وتكون المدفوعات المترتبة على ذلك قابلة للتحويل الحر بسعر الصرف المطبق بتاريخ التحويل ووفقا لقواعد الصرف المعمول به.

المادة 5 : نزع الملكية

1- لن تخضع استثمارات مستثمري أحد الأطراف المتعاقدة للتأميم أو لنزع الملكية (أثناء نزع الملكية) في إقليم الطرف الآخر إلا لضرورة تمليها المصلحة العامة وبشرط كون هذه الإجراءات مطابقة للتدابير القانونية وألا تكون تمييزية وأن يترتب عليها فوراً دفع تعويض فعلي ومناسب.

ب) الكيانات القانونية بما فيها الشركات والشركات المسجلة وشركات الأفراد أو المنظمات الأخرى التي تأسست وفقا لقوانين هذا الطرف المتعاقد.

4- "الإقليم": يعني إقليم جمهورية كوريا أو إقليم الجمهورية الإسلامية الموريتانية وكذلك المياه الإقليمية بما فيها قاع البحار وباطن الأرض حيث يمكن أن تمارس عليها الدولة المعنية وفقا للقانون الدولي حقوقا سيادية في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية.

5- "عملة قابلة للتحويل الحر": تعني العملة الأكثر استخداما في سداد المعاملات الدولية ويتم تداولها بشكل واسع في أهم أسواق البورصة.

المادة 2 : تطوير وتشجيع الاستثمارات

1- يعمل كل طرف على تشجيع وتسهيل دخول استثمارات مستثمري الطرف الآخر إلى إقليمه وفقا لممارساته العامة في مجال الاستثمار الأجنبي، ويقبل أو يعتمد تلك الاستثمارات وفقا لقوانينه ونظمه.

2- تتمتع الاستثمارات التي ينجزها مستثمرو أحد الأطراف المتعاقدة في كل الأوقات بمعاملة عادلة ومنصفة وحماية تامة في إقليم الطرف الآخر.

3- لن يعرقل أي من الأطراف المتعاقدة بأي شكل من الأشكال بواسطة إجراءات غير مبررة أو تمييزية تسيير وصيانة واستخدام استثمارات الطرف الآخر أو التمتع بها أو زيادتها أو نقل ملكيتها في إقليمه.

المادة 3 : معاملة الاستثمارات

1- تطبق على استثمارات وعوائد مستثمري أي من الأطراف المتعاقدة في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة. لا يقل شأنها عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه أو استثمارات مستثمري دولة ثالثة.

2- يمنح كل طرف متعاقد لعوائد واستثمارات مستثمري الطرف الآخر في إقليمه معاملة لا تقل شأنًا في مجال التسيير والصيانة أو الزيادة أو نقل الملكية عن تلك الممنوحة لمستثمريه وعوائدهم أو مستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل للمستثمر المتضرر.

ن حكومة جمهورية كوريا وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية ويصطلح على تسميتهما "الأطراف المتعاقدة"

رغبة منهما في خلق الظروف الملائمة لزيادة استثمارات مستثمري أحد الأطراف لمتعاقدة في إقليم الطرف الآخر على أساس مبادئ المساواة واحترام المصالح المشتركة للبلدين.

إقتناعا بضرورة تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية من أجل النهوض بالرخاء الاقتصادي في البلدين.

اتفقتا على ما يلي :

لمادة الأولى : تعريفات

مقتضى هذه الاتفاقية فإن عبارات :

1- "الاستثمار" : يعني أي عنصر من الأصول يستثمره مستثمرو أحد الأطراف المتعاقدة في إقليم الطرف الآخر، وبوجه عام ودون تخصيص :

- (أ) ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق بما فيها التكاليف العقارية والرهون المنقولة وغير المنقولة
- (ب) الأسهم الاجتماعية وجميع أنواع المشاركة في الشركات
- (ج) المستحقات النقدية والحقوق المترتبة على أي خدمة تعاقدية ذات قيمة مالية
- (د) حقوق الملكية الصناعية والفكرية (كحقوق المؤلف وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات المصانع والعلامات التجارية والخدمية والأسماء التجارية وإشارات المنشأ) والأساليب التقنية والمعارف والزبناء
- (هـ) الامتيازات الممنوحة بموجب قانون أو تعاقد بما فيها امتيازات التنقيب والزراعة واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية.

2- " العوائد" : تعني الأموال الناتجة عن الاستثمار، وتشمل عموما ودون تحديد الأرباح والفوائد وعائد رأس المال ومقسوم الأرباح والإتاوات والأجور.

3- "المستثمر" : يعني بالنسبة لكل من الأطراف المتعاقدة :

- (أ) الأشخاص الماديين الذين يعتبرون وفقا لتشريع أحد الأطراف المتعاقدة رعاياه.

اتفاقية
بين
حكومة جمهورية كوريا
وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية
حول تطوير وحماية الاستثمار

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA
AND
THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF
MAURITANIA
FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF
INVESTMENTS**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Islamic Republic of Mauritania (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to create favourable conditions for greater investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, based on the principles of equality and mutual benefit,

Recognizing that the promotion and protection of investments on the basis of this Agreement will be conducive to the stimulation of individual business initiative and will increase prosperity in both States,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. "investments" means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party and, in particular, though not exclusively, includes:
 - (a) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens, leases or pledges;
 - (b) shares in, stocks and debentures of, and any other form of participation in a company or any business enterprise and rights or interest derived therefrom;
 - (c) claims to money or to any performance under contract having as economic value;
 - (d) intellectual property rights including rights with respect to copyrights, patents, trademarks, trade names, industrial designs, technical processes, trade secrets and know-how, and goodwill; and
 - (e) business concessions having an economic value conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

Any change of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment.

2. "returns" means the amounts yielded by investments and, in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and all kinds of fees.
3. "investors" means any natural or juridical persons of one Contracting party who invest in the territory of the other Contracting Party:
 - (a) the term "natural persons" means natural persons having the nationality of the former Contracting Party in accordance with its laws; and
 - (b) the term "juridical persons" means any entity such as companies, public institutions, authorities, foundations, partnerships, firms, establishments, organizations, corporations or associations incorporated or constituted in accordance with the laws and regulations of the former Contracting Party.
4. "territory" means the territory of the Republic of Korea or the territory of the Islamic Republic of Mauritania respectively, as well as those maritime areas, including the seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea over which the State concerned exercises, in accordance with international law, sovereign rights or jurisdiction for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.
5. "freely convertible currency" means the currency that is widely used to make payments for international transactions and widely exchanged in principal international exchange markets.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.
2. Investments made by investors of each Contracting party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.
3. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyments or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 3

Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and of investors of the other Contracting Party treatment no less favourable than that which it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment no less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favourable to investors.

3. The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by virtue of:

- (a) any existing or future customs union or free trade area, a common external tariff area, a monetary union or similar international agreement or other forms of regional cooperation to which either Contracting Party is or may become a party; or
- (b) any existing or future convention or other international arrangement relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 4

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar situations in the territory of the other Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other forms of settlement, no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

2. Without prejudice to paragraph (1) of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting party resulting from:

- (a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or
- (b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or adequate compensation no less favourable than that which would be accorded under the same circumstances to an investor of the other Contracting Party or to an investor of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

ARTICLE 5

Expropriation

1. Investments of investors of one Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or otherwise subjected to any other measures having effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for public purpose and against prompt, adequate and effective compensation. The expropriation shall be carried out on a non-discriminatory basis in accordance with legal procedures.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investments immediately before expropriation was taken or before impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall include interest at the applicable commercial rate from the date of expropriation until the date of payment, and shall be made without undue delay, be effectively realizable, and be freely transferable. In both expropriation and compensation, treatment no less favourable than that which the Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State shall be accorded.

3. Investors of one Contracting Party affected by expropriation shall have a right to prompt review by a judicial or other independent authority of the other Contracting Party, of their case and of the valuation of their investment in accordance with the principles set out in this Article.

4. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under its laws and regulations, and in which investors of the other Contracting Party own shares, debentures or other forms of participation, the provision of this Article shall be applied.

ARTICLE 6

Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of their investments and returns. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:

- (a) net profit, capital gains, dividends, interest, royalties, fees and any other current income accruing from investments;
- (b) proceeds accruing from the sale or the total or partial liquidation of investments;
- (c) funds in repayment of loans related to investments;
- (d) earnings of nationals of the other Contracting Party who are allowed to work in connection with investments in its territory;
- (e) additional funds necessary for the maintenance or development of the existing investments; and
- (f) compensation pursuant to Article 4 and 5.

2. All transfers under this Agreement shall be made in a freely convertible currency, without undue restriction and delay, at the market exchange rate which is effective for the current transactions or determined in accordance with the official rate of exchange in force on the date of transfers.

ARTICLE 7

Subrogation

1. If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its own investors under an indemnity given in respect of investments, the latter Contracting Party shall recognize:

- (a) the assignment, whether under the law or pursuant to a legal transaction in that State, of any rights or claims from investors to the former Contracting Party or its designated agency, and

- (b) that the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and enforce the claims of those investors.
2. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of the investor.

ARTICLE 8

Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. With a view to an amicable solution of disputes, which arise within the terms of this Agreement, between a Contracting Party and an investor of the other Contracting party, consultations will take place between the parties concerned.
2. If these consultations do not result in a solution within six (6) months from the date of request for settlement, the investor may, at the discretion of the investor, submit the dispute either:
- (a) to the competent tribunal of the Contracting Party in whose territory the investment was made; or
 - (b) to international arbitration of the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) created by the Convention for the Settlement of Disputes in respect of Investments occurring between States and Nationals of other States, signed in Washington on March 18, 1965.
3. The local remedies under the laws and regulations of one Contracting Party in the territory of which the investment has been made shall be available for investors of the other Contracting Party, on the basis of treatment no less favorable than that accorded to investments of its own investors or investors of any third State, whichever is more favourable to investors.
4. Once the investor has submitted the dispute to the competent tribunal of the Contracting Party in whose territory the investment was made or to international arbitration, that selection shall be final.

5. The award made by ICSID shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the award in accordance with its relevant laws and regulations.

ARTICLE 9
Settlement of Disputes between
the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the Agreement shall, if possible, be settled by consultation through diplomatic channels.

2. If any dispute cannot be settled within six (6) months, it shall, at the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc Arbitral Tribunal in accordance with the provisions of this Article.

3. Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way: Within three (3) months from the date of receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. These two members shall then select a national of a third State, who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the Tribunal. The Chairman shall be appointed within three (3) months from the date of appointment of the other two members.

4. If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, a request may be made by either contracting Party to the President of the International Court of Justice to make such appointments. If the President is a national of either Contracting Party or otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice-President is also a national of either Contracting Party or prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decisions taking into account the provisions of this Agreement and the generally recognized principles of International law.

6. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties.

7. Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings. The costs of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 10

Application of Other Rules

1. Where a matter is governed simultaneously both by this Agreement and by another international agreement to which both Contracting Parties are parties, nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party or any of its investors from taking advantage of whichever rules are the more favourable to his case.

2. If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions or contracts is more favourable than that accorded by this Agreement, the more favourable treatment shall be accorded.

3. Either Contracting Party shall observe any other obligation that it may have entered into force with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 11

Application of the Agreement

The Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning investments which was settled before its entry into force.

ARTICLE 12

Entry into Force, Duration and Termination

1. Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party in writing of the completion of its legal requirements for the entry into force of the Agreement. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of the latter of the two notifications.
2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall remain in force thereafter indefinitely unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing one year in advance of its intention to terminate this Agreement.
3. In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of Article 1 to 11 of this Agreement shall remain in force for a further period of ten (10) years from the date of the termination.
4. This Agreement may be revised by mutual consent of both Contracting Parties.

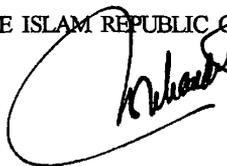
IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at ~~Nonakchott~~ on the ~~fifteenth~~ day of ~~December~~ 2004, in the Korean, Arabic, French and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA



FOR THE GOVERNMENT OF
THE ISLAM REPUBLIC OF MAURITANIA



[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE

LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DE COREE

ET

**LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE
ISLAMIQUE DE MAURITANIE**

CONCERNANT

**LA PROMOTION ET LA PROTECTION DES
INVESTISSEMENTS.**

Le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de la République Islamique de Mauritanie (ci-après dénommés « les Parties Contractantes »).

Désireux de créer des conditions favorables à l'accroissement des investissements par les investisseurs de l'une des Parties Contractantes dans le territoire de l'autre Partie Contractante sur la base de principes d'égalité et de respect des intérêts mutuels des deux Etats,

Reconnaissant la nécessité d'encourager et de protéger les investissements étrangers en vue de promouvoir la prospérité économique des deux Etats,

Sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1

Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « **investissement** » désigne tout avoir investi par un investisseur de l'une des Parties Contractantes dans le territoire de l'autre en particulier, mais non exclusivement ;
 - a) la propriété de biens meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits réels, tels que charges foncières, gages immobiliers et mobiliers ;
 - b) les actions, parts sociales et autres formes de participations dans une société ;
 - c) les créances monétaires et droits à toute prestation au titre d'un contrat à valeur économique ;
 - d) les créances monétaires et droits à toute prestation au titre d'un contrat à valeur économique ;
 - e) les droits de propriété industrielle et intellectuelle (tels que droits d'auteur, brevets d'invention, modèles d'utilité, dessins ou modèles industriels, marque de fabrique ou de commerce, marques de service, noms commerciaux, indications de provenance), les procédés techniques, le savoir-faire et la clientèle ;
 - f) les concessions conférées par la loi ou par contrat, y compris les concessions de prospection, de culture, d'extraction ou d'exploitation de ressources naturelles.

2. Le terme « **revenus** » désigne les montants issus d'un investissement et englobe notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, les intérêts, les gains en capital, les dividendes, les redevances et les rémunérations.

3. Le terme « **investisseurs** » désigne en ce qui concerne chaque Partie Contractante :
 - a) les personnes physiques qui, d'après la législation de cette Partie Contractante, sont considérées comme ses nationaux ;
 - b) les entités juridiques y compris les sociétés, les sociétés enregistrées, les sociétés de personnes ou autres organisations, qui sont constituées conformément à la législation de cette Partie Contractante ;

4. Le terme « **territoire** » désigne le territoire de la République de Corée ou le territoire de la République Islamique de Mauritanie respectivement, aussi bien que les eaux territoriales y compris les fonds marins et leur sous-sol sur lesquels l'Etat concerné peut exercer, en conformité avec le droit international, des droits souverains pour l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles.

5. Une « **monnaie librement convertible** » désigne la monnaie la plus utilisée pour effectuer des paiements pour des transactions internationales et largement échangée dans les principales places boursières.

ARTICLE 2

Promotion et Protection des Investissements,

1. Chaque Partie Contractante encouragera et facilitera, compte tenu de sa pratique générale en matière d'investissements étrangers, les investissements des investisseurs de l'autre Partie Contractante sur son territoire et admettra ou approuvera ces investissements conformément à ses lois et règlements.

2. Les investissements effectués par les investisseurs de chaque partie contractante feront l'objet en tout temps d'un traitement juste et équitable et d'une protection entière dans le territoire de l'autre Partie Contractante.

3. Aucune Partie Contractante n'entravera d'une quelconque manière, par des mesures injustifiées ou discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance, l'accroissement ou l'aliénation des investissements dans son territoire par des investisseurs de l'autre Partie Contractante.

ARTICLE 3

Traitement des investissements

1. Les investissements et les revenus des investisseurs de chaque Partie Contractante se verront accorder en tout temps un traitement, juste et équitable non moins favorable que celui accordé aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investissements des investisseurs d'un Etat tiers.
2. Chaque Partie Contractante accordera sur son territoire aux investissements et aux revenus des investisseurs de l'autre Partie Contractante un traitement non moins favorable en matière de gestion, d'entretien, d'utilisation ou d'accroissement et d'aliénation que celui qu'elle accorde aux investisseurs et aux revenus de ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un quelconque Etat tiers, le traitement le plus favorable à l'investisseur en cause étant déterminant.
3. Les dispositions des paragraphes (1) et (2) du présent article ne seront pas applicables aux fins d'obliger une Partie Contractante d'accorder aux investisseurs de l'autre Partie Contractante des avantages de traitement, préférence ou privilège pouvant être accordés en vertu :
 - a) d'une union douanière, d'une zone de libre-échange, d'un marché commun, d'une union monétaire ou d'un accord international similaire ou d'autres formes de coopération régionale existante ou future auxquelles l'une des Parties Contractantes est ou peut devenir membre ou ;
 - b) de toute convention ou autre arrangement international existant ou futur relatif entièrement ou principalement à la fiscalité.

ARTICLE 4

Compensation pour Pertes

1. Les investisseurs d'une Partie Contractante dont les investissements effectués sur le territoire de l'autre Partie Contractante ont subi des pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national, révolte insurrection ou émeute survenus sur le territoire de cette dernière Partie Contractante, bénéficieront, de la part de celle-ci, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la compensation ou tout autre règlement, d'un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un quelconque Etat tiers. Les paiements en résultant seront librement transférables au taux de change en vigueur.
2. Sans préjudice de l'alinéa 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie Contractante qui, dans l'une des situations visées par ledit alinéa, ont subi des pertes sur le territoire de l'autre Partie Contractante du fait :
 - a) de la réquisition de leurs avoirs par ses forces ou ses autorités, ou ;

- b) de la destruction de leurs avoirs par ses forces ou ses activités, qui ne résulterait pas de combats ou n'était pas requise par la situation.

Se verront accorder une restitution ou une compensation non moins favorable que celle accordée dans les mêmes circonstances à un investisseur de l'autre Partie Contractante ou à un investisseur d'un Etat tiers. Les paiements en résultant seront librement transférables au taux de change applicable à la date du transfert conformément aux règles de change en vigueur.

ARTICLE 5

Expropriation

1. Les investissements des investisseurs d'une Partie Contractante ne seront pas nationalisés, expropriés ou soumis à des mesures ayant des effets équivalents à une nationalisation ou à une expropriation (ci-après dénommées « expropriation ») sur le territoire de l'autre Partie Contractante, si ce n'est pour des motifs d'intérêts public et à condition que ces mesures soient conformes aux prescriptions légales, qu'elles ne soient pas discriminatoires et qu'elles donnent lieu au prompt versement d'une indemnité effective et adéquate.
2. L'indemnité se montera à la valeur réelle de l'investissement exproprié immédiatement avant que l'expropriation ne soit entreprise ou qu'elle ne soit connue dans le public, le premier de ces faits étant déterminant. Elle inclura des intérêts calculés à un taux commercial jusqu'à la date du paiement, sera versée sans retard, sera pleinement réalisable et librement transférable sur la base du taux de change applicable à la date du transfert conformément aux règles de change en vigueur. Dans le cas de l'expropriation comme dans celui de la compensation, un traitement, non moins favorable que celui que la Partie Contractante accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout Etat tiers sera accordé.
3. L'investisseur concerné par l'expropriation aura le droit de faire procéder à un prompt réexamen, selon la législation de la Partie Contractante qui exproprie, par une autorité judiciaire ou une autorité indépendante de cette partie, de son cas et de l'estimation de son investissement conformément aux principes énoncés dans le présent article.
4. Si une Partie Contractante exproprie les avoirs d'une société enregistrée ou constituée conformément à la législation en vigueur sur son territoire et dans laquelle des investisseurs de l'autre Partie Contractante détiennent des parts, elle fera en sorte, dans la mesure nécessaire et conformément à sa législation, que ces investisseurs soient indemnisés en conformité avec les dispositions de ce présent article

ARTICLE 6

Libre Transfert

1. Chaque Partie Contractante garantit aux investissements de l'autre Partie Contractante le transfert sans délai dans une monnaie librement convertible des montants afférents aux investissements. Ces transferts incluront en particulier, mais non exclusivement :
 - a) les bénéfices, gains en capital, dividendes, intérêts, redevances, rémunérations et tout autre revenu émanant des investissements ;
 - b) le produit de la cession ou de la liquidation totale ou partielle d'investissement ;
 - c) les fonds en remboursement de prêts liés aux investissements ;
 - d) les rémunérations des ressortissants d'une Partie Contractante qui ont été autorisés à travailler au titre d'un investissement, sur le territoire de l'autre Partie Contractante ;
 - e) les fonds supplémentaires nécessaires à l'entretien ou à la promotion des investissements existants ; et
 - f) les compensations conformément à l'article 4 et 5.

2. Les transferts seront effectués dans une monnaie librement convertible sans restriction ni délai, au taux de change prévalant sur le marché à la date du transfert ou au taux le plus récent appliqué aux investissements nationaux.

ARTICLE 7

Principe de Subrogation

1. Si une Partie Contractante ou un organisme désigné par elle effectue, un paiement à titre d'indemnité pour un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie Contractante, cette dernière Partie Contractante reconnaîtra :
 - a. la cession à la première Partie Contractante ou à l'organisme désigné par elle, en vertu de la loi ou d'un contrat, de tous les droits et créances de l'investisseur indemnisé et ;
 - b. le droit pour la première Partie Contractante ou l'organisme désigné par elle d'exercer ses droits et de faire valoir ces créances par voie de subrogation dans la même mesure que l'investisseur.

2. Les droits et réclamations en vertu de la subrogation n'excéderont pas les droits et réclamations premières de l'investisseur.

ARTICLE 8
Différends Relatifs à l'Investissement

1. Tout différend entre une Partie Contractante et un investisseur de l'autre Partie Contractante relatif à un investissement, sera dans la mesure du possible réglé à l'amiable par le biais de négociations entre les parties au différend.
2. Au cas où le différend ne peut être réglé par le biais de la négociation dans un délai de 6 mois, l'investisseur pourra, à sa discrétion initier une procédure judiciaire auprès du :
 - a. tribunal compétent de la Partie Contractante qui a accueilli l'investissement ;
 - b. d'un arbitrage international du Centre International de Règlement des Différends liés à l'Investissement (CIRDI), créé par la convention sur le règlement des différends relatifs à l'investissement, entre Etat et ressortissants d'autres Etats, signée à Washington le 18 mars 1965.
3. Le redressement local prévu par les lois et règlements d'une Partie Contractante qui accueille l'investissement sera le même pour les investisseurs de l'autre Partie Contractante sur la base d'un traitement non moins favorable accordé aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un autre Etat tiers, le plus favorable étant le plus déterminant.
4. Une fois qu'un investisseur a soumis le différend soit auprès d'un tribunal compétent de la Partie Contractante accueillant l'investissement soit à l'arbitrage international, le choix de l'une ou de l'autre de ces procédures reste définitif.
5. La décision prise par le CIRDI sera définitive et obligera les parties à se conformer à la sentence. Chaque Partie Contractante assurera la reconnaissance et l'application de la sentence en conformité avec ses lois et règlements pertinents.

ARTICLE 9
Différends entre les Parties Contractantes

1. Tout différend entre les Parties Contractantes portant sur l'interprétation ou à la mise en œuvre du présent accord sera, dans la mesure du possible, réglé par voie diplomatique.
2. Si le différend ne peut être réglé de cette manière dans un délai de 6 mois, il sera soumis à l'arbitrage à la requête de l'une ou de l'autre des Parties Contractantes d'un tribunal arbitral ad hoc conformément aux dispositions du présent article.

3. Le tribunal arbitral (ci-après dénommé « le tribunal ») sera constitué pour chaque cas de la manière suivante : dans un délai de 3 mois après la réception de la demande d'arbitrage, chaque Partie Contractante désignera un arbitre et le troisième, qui sera le Président du tribunal et ressortissant d'un Etat tiers, sera désigné d'un commun accord par les Parties Contractantes. Le Président sera nommé dans un délai de (3) mois à partir de la date de nomination des deux membres.
4. Au cas où le tribunal n'a pas été constitué dans les délais spécifiés à l'alinéa 3 du présent article, chacune des Parties Contractantes pourra, à défaut de tout autre accord, demander au Président de la Cour Internationale de Justice de désigner les arbitres. Si le Président est ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties Contractantes ou s'il est empêché pour quelque raison que ce soit de s'acquitter les dites fonctions, le Vice-président est invité à faire les nominations demandées ; si le Vice-président est ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties Contractantes ou ne peut s'acquitter de ladite fonction, le membre de la Cour Internationale de Justice qui suit immédiatement dans l'ordre de préséance et qui n'est pas ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties Contractantes, est invité à procéder aux nominations nécessaires.
5. Le tribunal arbitral décide sur la base des dispositions du présent accord et des autres accords en vigueur entre les Parties Contractantes, selon les principes du Droit International.
6. Le tribunal détermine la procédure. Il statue à la majorité des voix à la demande de l'une ou de l'autre Partie Contractante. Cette sentence arbitrale est définitive et obligatoire pour les parties.
7. Chaque Partie Contractante supporte les frais afférents à son propre arbitre et à son représentant. Les frais afférents au président ainsi que tous les autres frais sont supportés à parts égales par les parties.

ARTICLE 10 **L'application d'autres Règles**

1. Si les dispositions de cet accord ou d'un autre accord international auquel les Parties Contractantes sont parties traitent à la fois d'une question, rien n'empêchera dans cet accord l'une ou l'autre des parties contractantes ou ses investisseurs de se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.
2. Si le traitement accordé par une Partie Contractante aux investisseurs de l'autre Partie Contractante en conformité avec ses lois et règlements ou à toutes autres dispositions ou contrats est plus favorable que celui prévu par le présent accord, il prévaut sur ce dernier car il est plus favorable.

3. Chaque Partie Contractante se conformera à toute obligation particulière contractée à l'égard d'un investissement effectué sur son territoire par un investisseur de l'autre Partie Contractante.

ARTICLE 11 **Application de l'Accord**

Le présent accord couvre tous les investissements y compris ceux effectués avant son entrée en vigueur. Toutefois le présent accord ne s'appliquera pas aux différends liés aux investissements qui pourraient survenir avant son entrée en vigueur.

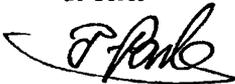
ARTICLE 12 **Entrée en Vigueur, Durée et Expiration**

1. Chaque Partie Contractante notifiera à l'autre Partie Contractante de l'accomplissement des procédures requises par sa législation pour l'entrée en vigueur du présent accord ; celui-ci entrera en vigueur 30 jours suivant la réception de la dernière notification.
2. Le présent accord restera valable pour une durée de 10 ans. Il le restera indéfiniment par la suite à moins que l'une des Parties Contractantes notifie à l'autre par écrit une année à l'avance, son intention de mettre un terme au présent accord.
3. Par rapport aux investissements effectués avant l'expiration du présent accord, les dispositions de l'article 1 à l'article 11 du présent accord resteront en vigueur pour une période supplémentaire de (10) ans à compter de ladite expiration.
4. Le présent accord peut être révisé d'un commun accord des deux Parties Contractantes.

En foi de quoi, les soussignés dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent accord.

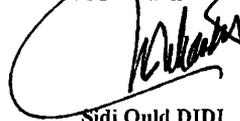
Fait à Nouakchott /, le 15 Décembre 2007, en double exemplaire en langue Coréenne, Arabe, Français et Anglais – tous les textes étant authentiques. Dans le cas d'un différend relatif à l'interprétation la version anglaise prévaudra sur les autres.

Pour le Gouvernement de la République
de Corée



S.E. M. Jayson PARK
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire
de la République de Corée en Mauritanie

Pour le Gouvernement de la République Islamique
de Mauritanie



Sidi Ould DIDI
Ministre des Affaires Economiques
et du Développement

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

**대한민국 정부와 모리타니아공화국 정부간의
투자의 증진 및 상호 보호에 관한 협정**

대한민국 정부와 모리타니아공화국 정부(이하 “체약당사자”라 한다)는,

평등과 호혜의 원칙에 기초하여 일방체약당사자의 투자자의 타방체약당사자의 영역 안에서 행하는 투자에 유리한 여건을 조성하기를 희망하며,

이 협정에 따른 투자의 증진 및 보호가 개별기업의 사업상 선도적 역할을 촉진하는 데 기여하고 두 나라의 번영을 증진시킬 것임을 인식하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조 정 의

이 협정의 목적상,

1. “투자”라 함은 일방체약당사자의 투자자가 타방체약당사자의 영역 안에서 투자한 모든 종류의 자산을 말하며, 특히 다음 각목의 사항을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

- 가. 동산·부동산과 저당권·유치권·리스·질권 등 그 밖의 재산권
- 나. 회사 또는 기업의 지분·주식·회사채 및 그 밖의 형태의 참여와 이로부 터 발생하는 권리 또는 이익
- 다. 금전청구권이나 경제적 가치가 있는 계약상의 이행 청구권
- 라. 저작권·특허권·상표권·상호권·의장·기술공정·거래비밀·노하우 등을 포함하는 지적재산권 및 영업권
- 마. 천연자원의 탐사·개간·추출·개발을 위한 양허권을 포함하여 법률 또는 계약에 의하여 부여되는 경제적 가치가 있는 사업양허권

투자 또는 재투자된 자산의 형태에 어떠한 변경이 있다고 하더라도 이는 투자자로서의 성격에 영향을 미치지 아니한다.

2. “수익”이라 함은 투자에 의하여 발생한 금액을 말하며, 특히 이윤·이자·자본소득·배당금·사용료 그리고 모든 종류의 수수료를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

3. “투자자”라 함은 타방계약당사자의 영역안에서 투자하는 전기계약당사자의 자연인 및 법인을 말한다.
 - 가. “자연인”이라 함은 각 계약당사자의 법률에 따라 그 계약당사자의 국적을 가진 자연인을 말한다.
 - 나. “법인”이라 함은 회사·공공기관·정부기관·재단·합명회사·상사·조직체·기구·주식회사·협회 등과 같이 전기계약당사자의 법령에 따라 설립 또는 조직된 모든 실체를 말한다.
4. “영역”이라 함은 대한민국 영역과 모리타니공화국 영역을 각각 말하며 국제법에 따라 천연자원의 탐사·개발을 목적으로 주권적 권리 또는 관할권을 행사하는 각국의 영해의 외측 한계선에 인접한 해저 및 하층토를 포함한 수역을 말한다.
5. “자유태환통화”라 함은 국제거래의 지불수단으로 광범위하게 사용되며 주요한 국제외환시장에서 광범위하게 교환되는 통화를 말한다.

제 2 조 투자의 증진 및 보호

1. 각 계약당사자는 타방계약당사자의 투자자가 자국의 영역안에서 투자를 하는데 유리한 여건을 조성하며, 그러한 투자를 당사자의 법령에 따라 허용한다.
2. 각 계약당사자의 투자자가 행한 투자는 타방계약당사자의 영역안에서 항상 공정하고 공평한 대우를 받으며, 완전한 보호와 안전을 향유한다.
3. 각 계약당사자는 타방계약당사자의 투자자가 자국의 영역안에서 행한 투자에 대한 운영·관리·유지·사용·향유 또는 처분과 관련하여 부당하거나 차별적인 조치에 의하여 이를 저해하지 아니한다.

제 3 조 투자의 대우

1. 각 체약당사자는 자국의 영역안에서 타방체약당사자의 투자자가 투자에 대하여 공정하고 공평한 대우를 하며, 체약당사자의 투자자가 투자에 부여하는 대우 또는 제3국의 투자자가 투자에 대하여 부여하는 대우 중 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

2. 각 체약당사자는 자국의 영역안에서 타방체약당사자의 투자자가 행한 투자의 관리·유지·사용·향유 또는 처분과 관련하여 체약당사자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우 중 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

3. 제1항 및 제2항의 규정은 일방체약당사자가 다음 각목에 따라 부여하는 어떠한 대우·특혜 또는 특권의 혜택을 타방체약당사자의 투자자에 대하여도 부여하여야 하는 것으로 해석되지 아니한다.

가. 일방체약당사자가 당사자인 또는 당사자가 될 모든 기존의 또는 미래의 관세동맹·자유무역지대·공동역외관세지역·통화동맹 또는 유사한 국제협정 및 다른 형태의 지역 협력

나. 전적으로 또는 주로 조세와 관련된 기존 또는 미래의 국제협정이나 약정

제 4 조 손실에 대한 보상

1. 일방체약당사자의 투자자에 의한 투자가 타방체약당사자 영역 안에서 전쟁·무력충돌·국가비상사태·무장항거·반란·폭동 또는 다른 유사한 사태로 인하여 손실을 입는 경우에, 투자자는 그에 대한 복구·배상·보상 또는 다른 해결에 관하여 동 타방체약당사자가 당사자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 것보다 불리하지 아니한 대우를 동 타방체약당사자에 의하여 부여받는다. 이에 따르는 지급금은 부당한 지체없이 자유로이 송금될 수 있어야 한다.

2. 일방계약당사자의 투자자는 제1항에 규정된 사태와 관련하여 타방당사자의 영역 안에서 발생하는 다음 각목의 사유로 손실을 입은 경우, 제1항의 규정에 의한 권리를 침해받지 아니하고 동일한 상황에서 타방계약당사자 또는 제3국의 투자자에게 부여되는 것보다 불리하지 아니한 원상회복이나 적절한 보상을 부여받으며, 이에 따른 지급금은 부당한 지체 없이 자유롭게 송금될 수 있어야 한다.

가. 타방계약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자의 재산 징발

나. 교전행위에 기인하지 아니 하였거나 그 상황에서 필수적으로 요구되지 아니하였음에도 타방계약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자의 재산 파괴

제 5 조 수 용

1. 국유화·수용 또는 이에 상응하는 효과를 가지는 조치(이하 “수용”이라 한다)가 공공의 목적을 위한 것이고, 이에 대하여 신속·충분·유효한 보상이 이루어지지 아니하는 한, 일방계약당사자의 투자자가 행한 투자는 타방계약당사자의 영역 안에서 수용을 당하지 아니한다. 수용은 비차별적 기초위에서 적법한 절차에 따라 행하여져야 한다.

2. 그러한 보상은 수용이 이루어지거나 수용이 임박하였음이 공공연히 알려지기 직전 중 보다 이른 시기에 수용된 투자의 공정한 시장가치에 상당하여야 하고, 수용일부터의 지불일까지의 적용가능한 상업이자율에 따른 이자를 포함하여야 하며, 부당한 지체없이 지급되고, 유효하게 현금화하며, 자유롭게 송금할 수 있어야 한다. 수용과 보상시 당사자가 당사자 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 것보다는 불리하지 아니한 대우가 부여된다.

3. 수용에 의하여 영향을 받은 일방계약당사자의 투자자는 자신의 사안 및 투자자의 가치산정에 대하여, 이 조에 규정된 원칙에 따라 타방계약당사자의 사법당국 또는 그 밖의 독립된 당국에 의하여 신속한 심사를 받을 권리를 가진다.

4. 일방계약당사자의 법령에 의하여 조직되거나 설립되고 타방계약당사자의 투자자가 지분·사채 또는 다른 형태의 참여로서 소유하는 회사의 자산을 수용하는 경우 이 조의 규정이 적용된다.

제 6 조
송 금

1. 각 계약당사자는 투자 및 수익의 자유로운 송금을 타방계약당사자의 투자자에게 보장한다. 그러한 송금은 특히 다음 각목의 사항을 포함하나, 이에 한정되지 아니한다.

- 가. 투자에서 발생하는 순이익 · 자본금 · 배당 · 이자 · 사용료 · 수수료 및 그 밖의 경상소득
- 나. 투자의 매각 또는 전면적 · 부분적 청산에 의한 수익금
- 다. 투자와 관련된 차관의 상환금
- 라. 투자와 관련하여 당사자 영역 안에서 근로를 허가받은 타방계약당사자 국민의 소득
- 마. 기존 투자의 유지 또는 발전에 필요한 추가적 자금
- 바. 제4조 및 제5조에 의한 보상

2. 이 협정에 따른 의한 송금은 부당한 제한이나 지체 없이 이루어지며, 그리고 송금 당일에 유효한 공식적인 시장환율에 의하거나 또는 그 당시 거래에서 유효한 환율에 따라 자유태환통화로 이루어진다.

제 7 조
대 위 변 제

1. 일방계약당사자 또는 그 지정기관이 투자에 대한 보증에 의하여 당사자 투자자에게 지불 조치를 할 경우, 타방계약당사자는 다음 각목의 사항을 인정한다.

- 가. 투자자의 권리 또는 청구권이 그 국가의 법률 또는 적법한 거래에 따라 일방계약당사자 또는 그 지정기관에 양도되는 것
- 나. 일방계약당사자 또는 그 지정기관이 대위변제에 의하여 상기 투자자의 권리를 행사하고 청구권을 집행할 자격을 가지게 되는 것

2. 대위변제권 또는 청구권은 투자자의 원래의 권리 또는 청구권의 범위를 초과하지 아니한다.

제 8 조
일방체약당사자와 타방체약당사자 투자자간의
투자에 관한 분쟁 해결

1. 이 협정과 관련하여 발생한 일방체약당사자와 타방체약당사자의 투자자간 분쟁을 우호적으로 해결하기 위하여, 각 당사자는 상호 협의한다.

2. 분쟁이 제기된 일자부터 6월내에 당사자간 협의를 통하여 분쟁이 해결되지 아니할 경우, 투자자는 분쟁을 다음의 절차에 회부할 수 있다.

가. 투자 유치국의 권한 있는 법원

나. 1965년 3월 18일 워싱턴에서 서명을 위하여 개방된 국가와타방국가 국민간의투자분쟁의해결에관한협약에의하여 설립된 국제투자분쟁해결본부를 통한 국제중재

3. 투자가 이루어진 영역 안에서 일방체약당사자의 법령에 따른 구체적 절차는 자국의 투자자 또는 그 밖의 제3국의 투자자에게 부여하는 대우 중 투자자에게 더욱 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우로 타방체약당사자의 투자자에게 이용 가능하여야 한다.

4. 국제투자분쟁해결본부가 내린 판정은 최종적이며 분쟁당사자에게 구속력을 가진다. 각 체약당사자는 자국의 관계법령에 따라 판정의 승인과 집행을 보장한다.

5. 국제투자분쟁해결본부에서 내려진 중재판정은 분쟁당사자에 대하여 최종적·구속적 효력을 지닌다. 각 체약당사자는 각자의 관련 법령에 따라 동 판정의 승인·집행을 보장한다.

제 9 조
체약당사자간 분쟁의 해결

1. 이 협정의 해석이나 적용에 관한 체약당사자간의 분쟁은 가능한 한 협의 또는 외교적 경로를 통하여 해결된다.

2. 분쟁이 6월 이내에 해결되지 아니하는 경우에는, 그 분쟁은 일방체약당사자의 요청에 의하여 이 조의 규정에 따라 임시중재판정부에 회부된다.

3. 중재판정부는 다음의 방법에 의하여 사안별로 구성된다. 각 계약당사자는 중재요청의 접수일부터 3월 이내에 1인의 중재인을 임명한다. 이러한 2인의 중재인은 제3국의 국민 1인을 선정하며, 동인은 양 계약당사자의 동의를 얻어 판정부의 장으로 임명된다. 판정부의 장은 다른 2인의 중재인의 임명일부터 3월 이내에 임명된다.

4. 제3항에 규정된 기간 내에 필요한 임명이 이루어지지 아니하는 경우, 각 계약당사자는 국제사법재판소 소장에게 그러한 임명을 요청할 수 있다. 국제사법재판소 소장이 일방계약당사자의 국민이거나 위의 임무를 수행할 수 없는 경우, 국제사법재판소 부소장에게 그러한 임명을 요청한다. 국제사법재판소 부소장도 일방계약당사자의 국민이거나 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는 일방계약당사자의 국민이 아닌 자로서 국제사법재판소의 그 다음 서열의 재판관에게 그러한 임명을 요청한다.

5. 중재판정부는 본 협정 및 일반적으로 인정되는 국제법의 원칙을 고려하여 결정한다.

6. 중재판정부는 다수결에 의하여 결정을 내린다. 그러한 결정은 양 계약당사자에 대하여 구속력을 가진다.

7. 각 계약당사자는 당사자가 임명한 중재인에 대한 비용과 중재절차에서 당사자를 대표하는데 소요되는 비용을 부담한다. 판정부의 장에 대한 비용과 그 밖의 비용은 양 계약당사자가 균등하게 부담한다. 중재재판소는 중재재판절차를 결정한다.

제 10 조

다른 규칙 및 특별약정의 적용

1. 사안이 이 협정과 양 계약당사자가 당사자인 다른 국제협정에 의하여 동시에 규율되는 경우에는, 이 협정의 어떠한 규정도 일방계약당사자 또는 동 계약당사자의 투자자가 자신의 사안에 대하여 더 유리한 규칙을 원용하는 것을 방해하지 아니한다.

2. 일방체약당사자가 타방체약당사자의 투자자에 대하여 당사자의 법령이나 다른 특별규정 또는 계약에 따라 부여하는 대우가 이 협정에서 부여하는 것보다 더 유리한 경우에는 그 유리한 대우가 부여된다.

3. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 투자자가 자국의 영역 안에서 행한 투자와 관련하여 부담하게 되는 그 밖의 의무를 준수한다.

제 11 조

협정의 적용

이 협정은 그 발효 이전이나 이후에 행하여진 모든 투자에 대하여 적용된다. 다만, 이 협정의 발효 이전에 해결된 투자에 관한 분쟁에는 적용되지 아니한다.

제 12 조

발효, 존속 및 종료

1. 일방체약당사자는 협정의 발효에 필요한 모든 법적 요건을 충족하였음을 서면으로 타방체약당사자에게 통보한다. 이 협정은 상호 통보한 날부터 30일 이후에 발효한다.

2. 이 협정은 10년간 유효하며, 그 이후에는 일방체약당사자는 타방체약당사자에 대하여 이 협정의 종료의사를 1년 이전에 서면통보하지 아니하는 한 무기한 유효하다.

3. 제1조 내지 제11조의 규정은 이 협정의 종료 이전에 행하여진 투자에 대하여 협정의 종료일부턴 10년간 더 유효하다.

4. 동 협정은 체약당사자간의 상호 합의에 의하여 개정될 수 있다.

이상의 증거로, 아래 서명자들은 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2004년 12월 15일 **뉴악포트** 에서 동등하게 정본인 한국어·아랍어·프랑스어 및 영어로 각 2부씩 작성하였다. 해석상의 차이가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여



모리타니아공화국 정부를 대표하여

